

علاقة العراق بمنظمة التجارة العالمية

منظور تحليلي

يقدم من قبل

فلاح حسن احمد

سياسة التجارة الحرة

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التوزيع الكفوء للموارد عالمياً حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية فيها وبذلك يزيد الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتزيد الرفاهية. ويقر نفس الدعاة أن هنالك أوضاعاً معينة قد تتضرر فيها دولة ما من التجارة الحرة وتبقيها في وضع متأخر وتحرمها من إظهار قدراتها الكامنة أو تطويرها، لذلك لا يمانعون من فرض قيود على التجارة الحرة في مثل تلك الأحوال بشرط أن تكون لفترة زمنية معينة.

نظرية الجات

" الإتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة " جات

General Agreement on Tariffs and Trade
(GATT)

•لمحة تاريخية ومعلوماتية عن اتفاق الجات:

•الجات اختصار لعبارة باللغة الإنجليزية هي: General Agreement on Tariffs and Trade وتعني "الاتفاق العام للتعريفات والتجارة"

نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بمبادرة أمريكية بريطانية وتحديدا مع بداية الإعلان عن تأسيس منطمتين هما:

أ- صندوق النقد الدولي IMF

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعمير WB

- (1) نشأت عام 1947م بعد رفض فكرة منظمة التجارة الدولية من الكونجرس الأمريكي. وأخذت حيزا التنفيذ في يناير 1948م في جنيف بسويسرا.
- (2) تأسست سكرتارية خاصة لمتابعة شؤون الاتفاقية.
- (3) تم التركيز على السلع الصناعية وتركزت السلع الزراعية والمنسوجات خارج الإطار.
- (4) لم تكن هناك آلية واضحة وملزمة لفض المنازعات التجارية وأيضا مراجعة السياسات التجارية.
- (5) عقدت ثمان جولات من المفاوضات الشاملة بين الاطراف المتعاقدة في مدن وسنوات مختلفة امتدت حوالي نصف قرن بدأتها في جنيف 1947-1948م وأخرها في الاورجواي عام 1993-1994م
- (6) في المرحلة الأخيرة تمت إضافة قطاعين ليكونا المثلث التجاري:
التجارة في السلع GAT – التجارة في الخدمات GATS – حقوق الملكية الفكرية TRIPS .
- (7) تم عقد اجتماع رسمي أخيرا في مدينة مراكش بالمغرب وأعلن عن ولأدت عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية من خلال تحول الاتفاق الي منظمة التجارة العالمية WTO في يناير 1994م

تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية WTO منظمة دولية متخصصة من ضمن المنظمات المتخصصة الغير تابعة للأمم المتحدة ، تبنت إتفاقيات الجات GATT وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات جديدة إليها ، وخصوصاً فيما يخص التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

يكون الإلتزام بالمنظمة وقواعدها نهائي ودائم لكل عضو من الأعضاء ، حيث أن الإلتزام بالجات كان غير كامل، ولكن يمكن للعضو الانسحاب من المنظمة متى شاء .

تغطي أحكام وقواعد المنظمة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية .

جميع الأعضاء في المنظمة متساوين في الأصوات (صوت واحد لكل دولة) والقرارات عادة تصدر بالتراضي، أي بدون تصويت ، إلا عند الاعتراض فتحتاج القرارات إلى أخذ الأصوات ، وتكون بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع أو الأجماع كلاً حسب خاصية الموضوع .

تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافة إلى 20 دولة مراقبة كما في 1 آب / أغسطس 2016.

لم تنته مفاوضات التجارة العالمية بل استمرت بعد نهاية جولة أوروغواي. في فبراير 1997 تم الوصول إلى إتفاقية بخصوص خدمات الإتصالات السلوكية اللاسلوكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الإتفاق عليها في جولة أوروغواي.

في نفس العام اتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات

كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية.

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

مبدأ تخفيض العوائق التجارية

مبدأ المعاملة بالمثل

مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية

الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في
سريان وتدفق التجارة بسلاسة.
وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:
إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال
المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى من أجل تنسيق وتناغم السياسات
الاقتصادية العالمية.

سيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

- في 11 شباط / عام 2004 قدم العراق طلب الانضمام بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية وحصلت موافقة المجلس العام على قبول طلب العراق بصفة مراقب في هذه المنظمة

- تم بتاريخ 7/6/2004 تشكيل اللجنة الوطنية العليا برئاسة معالي وزير التجارة وعضوية ممثلي الوزارات والأجهزة العراقية ذات الصلة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ممن هم بدرجة مدير عام فما فوق

- في ايلول من عام 2004 تم تسمية السيدة كلوديا يوريبه سفيرة دولة كولومبيا لدى المنظمة كرئيس لفريق العمل.

- تم أعداد وثيقة الانضمام الرئيسية (ACC1) وصياغة الـ (MFTR) مذكرة سياسة التجارة الخارجية للعراق وقدمت هذه الوثيقة للمنظمة بتاريخ / ايلول / 2005 ، بعد ذلك تم دراسة المذكرة وتعميمها من قبل سكرتارية المنظمة على الاعضاء وطرحت اسئلة واستفسارات على العراق وتمت الاجابة على الاسئلة من قبل العراق في عام 2006

بتاريخ 2007 / 25 / 5 تم عقد الاجتماع التفاوضي الاول لفريق العمل مع العراق في جنيف
مع فريق العمل الخاص بطلب انضمام العراق لهذه المنظمة برئاسة سفير دولة كولومبيا
لدى منظمة التجارة العالمية فيما ترأس الجانب العراقي معالي السيد وزير التجارة.
تم خلال هذا الاجتماع الاجابة على استفسارات الدول الاعضاء حول (MFTR) مذكرة
سياسة التجارة الخارجية وطلبوا من العراق تقديم الملف الأولي الخاص بالزراعة
(ACC4) وملف العوائق الفنية امام التجارة (TBT) وملف الصحة والصحة النباتية ()
(SPS _ ACC/8) وملف الملكية الفكرية (ACC9) فضلاً عن الخطة التشريعية
للقوانين العراقية.

كما وطرحت الدول الاعضاء خلال الاجتماع اسئلة واستفسارات كان ابرزها اسئلة
الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي والهند وكندا .
تمت الاجابة عن الاسئلة والاستفسارات في شهر كانون الثاني من عام 2008 وخطة
العراق التشريعية وتم توزيعها من قبل سكرتارية المنظمة على الدول الاعضاء وتم تحديد
شهر نيسان 2008 موعداً لعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في المنظمة .

الاجتماع التفاوضي الثاني لفريق العمل مع العراق بتاريخ 2/4/2008 في جنيف

حيث تم عقد جولة المفاوضات الثانية في مقر المنظمة لفريق العمل المفاوض في ضوء طلب المنظمة من العراق خلال الاجتماع الثاني بتقديم العروض الاولية للسلع وجداول الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاعات الخدمات فقد قامت اللجنة الوطنية العليا بتسمية اللجان الفرعية المنبثقة عنها وفرق عملها الفنية منها : لجنة التجارة في الخدمات التي بدأت عملها في عام 2008 وكذلك لجنة التجارة في السلع والتي باشرت اعمالها في شهر شباط 2009 اذ يتطلب من هذه اللجنة تقديم العروض الاولية للسلع بملف التجارة في السلع لغرض التفاوض عليها مستقبلاً وعلى ضوء هذه العروض سيحدد الاجتماع التفاوضي الثالث بين العراق والفريق المفاوض المعني الذي شكلته منظمة التجارة العالمية، وقد وصلت هذه اللجنة الى مراحل متقدمة في المهام التي اوكلت اليها.

كذلك تم تسمية اللجنة الفرعية الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية والتي تعنى بدراسة ملف الصحة والصحة النباتية حيث تأخذ على عاتقها دراسة القوانين الخاصة بوزارتي الزراعة والصحة وموائمتها مع قوانين منظمة التجارة العالمية .

الموقف من مسألة انضمام العراق الى منظمة التجارة

العالمية

ايجابيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

- ✓ إن انضمام العراق للمنظمة بمثابة ترويض للاقتصاد العراقي الذي يعاني من الضعف، وإن محاربة الضعف يستلزم الحزم والثبات في اتخاذ القرارات النافعة حتى لو نجمت عنها خسائر في المدى المتوسط والقصير.
- ✓ تطبيع أنظمتها على نظام يعتمد على آليات السوق بمعنى تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد حر يعتمد على التجارة الحرة المستندة الى المنافسة
- ✓ توسيع الاسواق امام العراق وتشجيع فرص التصدير من جراء انخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات, مما يعني توسيع حجم الانتاج وارتفاع معدلات استغلال الطاقات الانتاجية وانخفاض تكلفة الوحدات المنتجة.

ايجابيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

- ✓ من الممكن استخدام حجة البلدان النامية للحصول على اعفاءات وتأخيرات في تطبيق الاجراءات المعمول بها بالنسبة للعراق وذلك لبعض الوقت.
- ✓ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يساهم في تشجيع الاستثمار الاجنبي والذي بدوره يساهم في تحفيز الاستثمار الوطني .
- ✓ تدفق الاستثمار الاجنبي يساهم في تدفق التكنولوجيا الحديثة الى البلد وبالتالي يساهم في تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية.

سلبيات انظام العراق لمنظمة التجارة العالمية

- ان العراق يمتلك سلعة واحدة للتصدير وهي النفط الخام وهي لا تواجه العوائق في الدخول الى اسواق البلدان الاعضاء في المنظمة.
- ان عملية فتح الاسواق العراقية للمنافسة الخارجية سوف تشكل ضغطا على الصناعة العراقية وخاصة تلك التي لا تتمتع بالقدرة التنافسية الكافية والى حد ما القطاعات الخدمية, وقد تزيحها عن السوق بشكل نهائي.
- ان سياسات الاجتماعية التي تتبعها البلدان النامية ومنها العراق, والتي تشمل الاعانات والمواد الاساسية المدعومة والطاقة سوف تكون خاضعة لضغوط البلدان الاخرى في المنظمة.

التوصيات

في ضوء ما سبق نوصي بالاتي

1. تشكيل وفد مفاوض مكون من الكفاءات والقدرات في الاختصاصات المطلوبة بهدف ادارة عملية التفاوض مع المنظمة بكل كفاءة بما يؤمن مصلحة البلد والحصول على اقصى قدر من المكاسب والامتيازات.
2. السعي للحصول على اطول فترة زمنية ممكنة للاعفاء من تطبيق القوانين وسريانها بغية اعطاء الفرصة الكافية للتهيؤ والتكيف لمواجهة المنافسة الدولية.
3. العمل على اطالة المفاوضات واجراءات الانضمام للمرحلة الراهنة.
4. العمل على وضع برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تؤهل البلد والاقتصاد الوطني للظروف الجديدة.
5. العمل على ترشيح الجهاز الاداري للدولة والقضاء على ترهل الموجود فيه لتقليص البطالة المقنعة, مع تقديم كل الدعم والتشجيع للقطاعين الخاص والمختلط لياخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية

Thank you